

Distr.
LIMITED

TD/B/WP/L.113
15 September 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الفرقة العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة

الأجل والميزانية البرنامجية

الدورة الثالثة والأربعون

جنيف، ١٣-١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

مشروع تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها الثالثة والأربعين

المعقودة بقصر الأمم، جنيف، في الفترة من ١٣ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

المقرر: السيدة بريتي ساران (الهند)

المحتويات

الصفحة	الفصل
٢	الأول - البيانات الافتتاحية
٥	الثاني - المسائل التنظيمية

ملاحظة للوفود

مشروع التقرير هذا هو نص مؤقت معمم على الوفود لإجازته. ويرجى إرسال طلبات التعديل لبيانات الأفراد في موعد أقصاه يوم الأربعاء، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ إلى: The UNCTAD Editorial Section, Room E.8108, Fax No. 022 917 0056, Tel. No. 022 917 5656.

الفصل الأول البيانات الافتتاحية

١ - أشار نائب الأمين العام للأونكتاد إلى الحاجة إلى ترجمة القرارات الواردة في "روح مؤتمر ساو باولو" وفي "توافق آراء ساو باولو" إلى عمل. وقال إن الدور الأساسي للفرقة العاملة في تلك العملية هو النظر في مضامين القرارات المتخذة في المؤتمر وأثرها على برنامج عمل المنظمة. وفيما يتعلق بهيكل الميزانية البرنامجية، هناك حاجة إلى الإبقاء على عنوان البرنامج الفرعي ٥ الذي يرد في الخطة المتوسطة الأجل وليس على العنوان الجديد الذي اتفقت عليه الفرقة العاملة في سياق الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وفيما يتعلق بمحتوى الميزانية البرنامجية، حدث تطور في اتجاه زيادة التبسيط تيسيراً للميزنة القائمة على النتائج. وقد أعدت الوثيقة TD/B/WP/174 لكي تعطي الفرقة العاملة فكرة واضحة عن أثر نتائج الأونكتاد الحادي عشر على برنامج العمل.

٢ - وفيما يتعلق بالتعاون التقني، حددت استراتيجية الأونكتاد الجديدة للتعاون التقني المبادئ التوجيهية العامة المعتمدة في خطة عمل الأونكتاد العاشر، وأيدت مفهوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تنمية القدرات، الأمر الذي ينطوي على النهوض بالقدرات الذاتية للبلدان النامية على تصميم وتنفيذ السياسات التجارية والإنمائية داخلية المنشأ. وتعرض الوثيقة TD/B/WP/172 أمثلة هامة لعمليات الأونكتاد المتواصلة توضح العناصر الرئيسية المكونة للاستراتيجية. وفيما يتعلق بالآفاق المقبلة، يؤكد التقرير على الحاجة إلى تحسين الترابط في مجال التعاون التقني للأونكتاد الجاري إنجازه من خلال نحو ٣٠٠ مشروع. إن التأسيس المحتمل لصناديق استثمارية مواضيعية متعددة المانحين ومتعددة السنوات، بمعدل صندوق واحد لكل شعبة من شعب الأمانة، من شأنه أن يحسن من إمكانية التنبؤ بالموارد واستدامتها.

٣ - وفي إطار البند ٥، وفيما يتعلق بخطة التقييم للسنوات الثلاث القادمة، يُقترح بحث المواضيع التالية: (أ) في عام ٢٠٠٥، دورات تدريبية تُعنى بالقضايا الأساسية المدرجة على جدول الأعمال الاقتصادي الدولي (تنفيذ الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك)؛ (ب) في عام ٢٠٠٦، الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛ (ج) في عام ٢٠٠٧، الخدمات الاستشارية للاستثمار.

٤ - وتحدث ممثل البرازيل نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فأكد على الحاجة إلى ترجمة مفاهيم هامة معينة إلى فعل في البرامج الفرعية. وشدد بصفة خاصة على القضايا التالية: ١٠ مفهوم حيز السياسة العامة؛ ٢٠ ترابط وتحديد خيارات السياسة العامة، فضلاً عن القضايا المتصلة بالتنمية في أفريقيا؛ ٣٠ تحسين قدرات العرض في البلدان النامية، والاستثمار، والتدابير المتصلة بالأمن، وصياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ٤٠ رصد وتقييم النظام التجاري الدولي، وتطوير معايير أداء للتنمية، وتنشيط النظام

الشمول للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، فضلاً عن المبادرات الأخرى لتنشيط التجارة بين بلدان الجنوب؛ ٥` الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والمشاكل والتحديات التي تواجه بلدان المرور العابر النامية. ورحب باكتمال ووضوح الإجراءات التي يضطلع بها الأونكتاد كمتابعة للقرارات التي اعتمدها المؤتمر، على نحو ما ورد في الوثيقة TD/B/WP/174، وأكد أن القرارات التي اعتمدت في الأونكتاد الحادي عشر، إضافة إلى خطة عمل بانكوك، تشكل أدوات أساسية في التزام الدول الأعضاء المستمر بدعم الأونكتاد في تنفيذ ولايته.

٥- وشدد على أهمية التعاون التقني باعتباره أحد الأعمدة الثلاث في عمل الأونكتاد. وقال إن استراتيجية التعاون التقني توفر إطاراً جيداً لعمليات الأونكتاد في الميدان وتلتقي مع روح الولايات المعتمدة في الأونكتاد الحادي عشر، وأنها يجب أن تصبح الأداة الفعالة لتنفيذ نتائج المؤتمر. وأعرب عن تأييده التام للتركيز على النهوض بقدرات البلدان النامية من أجل صياغة وتنفيذ سياسات وطنية الجذور، ووجه الشكر إلى المانحين لدعمهم المتواصل. وأكد على الأهداف الأساسية الثلاثة التي ينبغي أن توجه مناقشات الفرق العاملة وهي: الحاجة إلى تحسين القدرة على التنبؤ بموارد الأونكتاد الخارجة عن الميزانية واستدامة هذه الموارد؛ أهمية تعظيم الأثر إلى أقصى حد في ميدان التعاون التقني للأونكتاد بالتأكيد على النهج المواضيعية والأقاليمية؛ والحاجة إلى مواصلة إعطاء الأولوية إلى أقل البلدان النامية والبلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأعرب في ختام كلمته عن دعم البلدان المستفيدة لجهود الأونكتاد المتواصلة من أجل تحسين برامجها في مجال التعاون التقني وعن موافقته على خطة التقييم المقترحة.

٦- وتحدث ممثل باكستان نيابة عن المجموعة الآسيوية والصين، فقال إن الأعمدة الثلاثة لولاية الأونكتاد والتي تشمل بناء التوافق في الآراء، والبحث والتحليل، والمساعدة التقنية، قد تأكدت في ساو باولو وما زالت توفر الإطار لعمل المنظمة. وتشمل مجالات العمل التي يمثل فيها الإنجاز السليم في الوقت المحدد أهمية بالغة: القضايا الاقتصادية الكلية، وحيز السياسة العامة، والترابط، وإدارة الديون، والنظام التجاري المتعدد الأطراف، فضلاً عن الاحتياجات الخاصة لبلدان المرور العابر النامية. وتوفر الوثيقة التي أعدها الأمانة (TD/B/WP/174) أساساً صلباً لإدماج توافق آراء ساو باولو في برنامج العمل للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٧- وفيما يتعلق بالتعاون التقني، ينبغي أن يوفر الأونكتاد مزيجاً مثالياً من أنشطة بناء القدرات على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية من منظور تجاري وإثرائي. وينبغي إدراج القرارات المتخذة في الأونكتاد الحادي عشر في برنامج الأونكتاد للتعاون التقني. ومن المهم تأمين تمويل أكثر استدامة وقدرة على التنبؤ به وإعادة النظر في استراتيجية التعاون التقني بغية ضمان توافقها مع توافق آراء ساو باولو. وحدد دعم مجموعته المستمر لتقييم برامج التعاون التقني، وأحاط علماً بخطة التقييم وبطبيعة الممارسة ونطاقها.

٨- وتحديث ممثل نيجيريا نيابة عن المجموعة الأفريقية، فقال إن على الفرقة العاملة، في استعراضها لبرنامج العمل للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ لكي يتم إدراج نتائج الأونكتاد الحادي عشر على النحو الواجب، أن تضمن عدم إغفال قضايا هامة معينة مثل حيز السياسة العامة، والعولمة، وترابط السياسة العامة وتمويل التنمية، الأمر الذي يتطلب عملاً وليس مجرد تقارير ترفع إلى الجمعية العامة. وأشار إلى حاجة الأونكتاد إلى متابعة عمله بشأن مسائل التأمين، إذ يمارس التمويل المحلي دوراً فائق الأهمية في عملية التنمية؛ ولذا ينبغي إدراج التمويل الإنمائي، الذي يشمل التأمين ويسهم بنسبة تصل إلى ٣٠ في المائة من المدخرات المحلية، في برنامج العمل المنقح. وينبغي توفير الموارد اللازمة للبرنامج الفرعي ١ باء، وخاصة بالنظر إلى ارتباطه بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ورحب بالتركيز على المسؤولية الاجتماعية للشركات، والاستثمار الأجنبي المباشر، والدبلوماسية التجارية، والبرنامج المتكامل المشترك لتقديم المساعدة التقنية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وأيد العمل الهادف في مجال السلع الأساسية. كما رحب باستمرار أنشطة مثل النظام الآلي للبيانات الجمركية وبرنامج التدريب التجاري، فضلاً عن تغطية القضايا المتصلة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتيسير النقل/التجارة. وأيد بصفة خاصة قرار نشر "تقرير أقل البلدان نمواً" سنوياً، مع تأكيد الحاجة إلى توفير الموارد الإضافية اللازمة لهذا الغرض.

٩- ورحب بتركيز استراتيجية التعاون التقني الجديدة على الأهداف الإنمائية الألفية. ورغم أن المنظور الطويل الأجل أساسي للتنمية المستدامة للقدرات فإن هناك طلباً هائلاً على دورات التدريب القصيرة الأجل، وخاصة في إطار المفاوضات الدولية الجارية، ومن المهم التوصل إلى توازن بين الاثنين. ودعا إلى جهد أكثر تنسيقاً للحصول على إسهامات إضافية للصندوق الاستثماري، وأعرب عن قلق شديد لأن نصيب أفريقيا في إجمالي النفقات قد انخفض منذ عام ٢٠٠٠ سواء من حيث القيمة المطلقة أو النسبية. وهناك توتر متأصل بين الرغبة في عملية تعاون تقني يحركها الطلب والأولويات التي تحددها البلدان المانحة، لكن من الممكن التوصل إلى التوازن الصحيح. وهناك حاجة إلى مزيد من إمكانية التنبؤ والاستدامة في الموارد من خارج الميزانية، ويتطلب اقتراح الأمانة بإقامة صندوق استثماري متعدد المانحين ومتعدد السنوات دراسة أدق. وأخيراً فإن مجموعته تحيط علماً بتقرير متابعة البرنامج المعني بالتجارة والبيئة والتنمية، فضلاً عن خطة التقييم المقترحة.

١٠- وقال ممثل بوليفيا متحدثاً باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي إن المؤتمر حدد الإطار المفاهيمي والنظرة إلى التنمية، مما ينبغي أن يكون له أثره إذا ترجم إلى أعمال ملموسة لدعم البلدان النامية، ومن هنا فإن من الضروري ضرورة مطلقة استعراض برنامج العمل المقترح لفترة العامين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ على أساس حصيلة المؤتمر.

١١- وفيما يتعلق بالتعاون التقني تعبر مجموعته عن القلق للاتجاه الهابط في نصيب أمريكا اللاتينية من إجمالي نفقات التعاون التقني، فلم يصل نصيب المنطقة إلا إلى ٨,١ في المائة من إجمالي النفقات في عام ٢٠٠٣. وينبغي أن

تكون إقامة توازن بين مختلف المناطق مبدأً مرشداً للتعاون التقني. كما ينبغي أن ترتبط أنشطة التعاون التقني ارتباطاً وثيقاً بالوظيفتين الرئيسيتين الأخريين للمنظمة وهما البحث وبناء التوافق. لكن إسهامات المانحين متعددي الأطراف مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمانحين الثنائيين سارت في اتجاهات مضادة في السنوات الأخيرة، مما كانت له آثار هامة على تصميم المساعدة التقنية وتنفيذها. وتعتبر مجموعته أن لتنمية القدرة المحلية في البلدان المستفيدة أهمية أولى، ولاحظ بارتياح في هذا الصدد افتتاح المعهد الإلكتروني للتجارة والتنمية وأثنى على الأمانة لما تقدمه من دورات تدريبية، ولأنشطتها الرامية إلى تعزيز القدرة المؤسسية في المنطقة. وينبغي أن تركز الأنشطة على الاستراتيجيات الوطنية، وأن تستجيب لمختلف الاتجاهات والظروف في البلدان المستفيدة. وهناك حاجة كذلك إلى إعطاء أولوية للقضايا الرئيسية التي ظهرت في المؤتمر.

١٢- ومن المزايا النسبية الكبرى للأونكتاد موقفه المنهجي من التجارة والتنمية والمجالات المرتبطة بهما. وينبغي أن يكون التماسك والنظرة الطويلة الأجل والنهج متعددة التخصصات هي السمات الرئيسية للتعاون التقني للأونكتاد، فالأنشطة الحالية قد افتقرت إلى التماسك وأدت إلى تشتت الموارد، مما يتناقض مع المبادئ المبنية في استراتيجية التعاون التقني، كذلك تعتمد فعالية أنشطة التعاون التقني إلى حد كبير على طبيعة الموارد المالية المتاحة. وأخيراً أكدت مجموعته الأهمية التي تعلقها على تنفيذ الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك وبرنامج التجارة الحيوية.

١٣- وتحديث ممثل هولندا باسم الاتحاد الأوروبي فرحب بجهود الأونكتاد للتفاعل السريع مع نتيجة المؤتمر الحادي عشر للأونكتاد، ومحاولته إدماج حصيلة المؤتمر في العمل الذي ما زال من الواجب أدائه أثناء فترة العامين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وفي هذا السياق فإن لمذكرة الأمانة الواردة في الوثيقة TD/B/WP/174 قيمة كبيرة. وقد أكد الاتحاد الأوروبي سلامة النهج المركز في إطار مجموعة أولويات تتعلق مباشرة بالترابط بين التجارة والتنمية، وفرص العمل المثمر مع المنظمات الدولية الأخرى، وضرورة تفادي ازدواج العمل، وضرورة التوصل إلى الفعالية بالنسبة للتكلفة.

١٤- وأعادت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية تأكيد قلقها وتحفظاتها بشأن موضوع الحيز السياسي. وأبرزت أن الإشارة إلى الحيز السياسي في توافق ساو باولو جاء في رأس الوثيقة مما يعني أنها تمثل بياناً سياسياً وليس قضية موجهة إلى العمل، وأكدت ضرورة بحث القضية بعناية أكبر قبل المضي إلى أبعد من ذلك.

١٥- وذكر ممثل بنين متحدثاً باسم أقل البلدان نمواً أن توافق ساو باولو يحوي مقررات ذات قيمة أكدت تضامن الأونكتاد مع أقل البلدان نمواً، وعلى الفريق العامل أن يأخذ احتياجات أقل البلدان نمواً في الاعتبار لضمان تلقى ما تستحق من اهتمام، وهكذا فإن قضايا مثل تحقيق تماسك أفضل، ومشكلات الدين التي تعوق التنمية

والمساعدة بشأن التسهيلات التجارية قضايا ذات أهمية بالغة في ضمان المتابعة الكافية لحصيلة مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر.

١٦- وأكد المتحدث أهمية عمل الأونكتاد بشأن نظام الأفضليات التجارية المعمم بين البلدان النامية، وذكر أن سبعة فقط من أقل البلدان نمواً هي التي أسهمت في الجولة الأولى من المفاوضات. وينبغي على الأونكتاد أن يسعى إلى مساعدة البلدان الأخرى في هذا المجال في المستقبل. كما دعمت أقل البلدان نمواً عمل الأونكتاد بالنسبة للسلع الأساسية.

١٧- وقال ممثل الصين أن موضوع الحيز السياسي ينبغي أن يفهم فهماً كاملاً، وينبغي أن يكون الأونكتاد محفلاً لمناقشته. وتبين حقيقة الإشارة إلى هذه القضية في توافق ساو باولو أهمية القضية. وفيما يتعلق بالتعاون التقني أكد أنه أحد الأعمدة الثلاثة الرئيسية لعمل الأونكتاد.

١٨- وذكرت ممثلة كوبا أن توافق ساو باولو يحوي عدداً من القضايا المتقاطعة بما في ذلك رأس الوثيقة، وأنها تعتبر الحيز السياسي إحدى هذه القضايا.

الفصل الثاني الأمور التنظيمية

ألف - انتخاب هيئة المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

١٩- انتخب الفريق العامل في جلسته العامة رقم ١٦٣ المعقودة في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ السيد ماريانو بايا (إسبانيا) رئيساً والسيدة بريتي ساران (الهند) نائبة للرئيس ومقررة.

باء - اعتماد جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٢٠- وفي الاجتماع نفسه اعتمد الفريق العامل جدول أعماله المؤقت (TD/B/WP/171). وكان جدول الأعمال على النحو التالي:

- ١- انتخاب هيئة المكتب
- ٢- اعتماد جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- استعراض برنامج عمل الأونكتاد لفترة العامين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ على ضوء حصيلة الدورة الحادية عشرة للمؤتمر
- ٤- استعراض أنشطة التعاون التقني للأونكتاد وتمويلها
- ٥- تقييم أنشطة التعاون التقني
- ٦- جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والأربعين للفريق العامل
- ٧- أمور أخرى
- ٨- اعتماد تقرير الفريق العامل إلى مجلس التجارة والتنمية.

— — — — —